سياسات مؤسسة ثاني بن عبدالله الإنسانية

السياسات العامة:

مؤسسة ثاني بن عبدالله الإنسانية تم تسجيلها بناءً على القانون رقم (12) لسنة 2004م والخاص بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والمقيدة في سجلات إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية برقم (24) بتاريخ 1429/12/06هـ والموافق 2008/12/04م كمؤسسة خاصة تعمل داخل دولة قطر، وتقدم خدمات ودعم لمشاريع مجتمعية ذات نفع عام، و تتبع سياسة المؤسسة من رؤية المؤسس سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني - حفظه الله - في تقديم خدمات إنسانية للمحتاجين والفقراء داخل المجتمع المحلي وفق قواعد العمل الإنساني ومبادئه العامة، والالتزام التام بمعايير الشفافية والحوكمة، ووفق مجلس إدارة و هيكلية إدارية حديثة وخطط عمل وإجراءات واضحة تتبع معايير عالمية حيث حصلت المؤسسة على شهادة الأيزو 9000 كما تبنت برامج نظم معلوماتية وقواعد بيانات متقدمة توفر الرصد الكافي لكافة الأنشطة الإنسانية والاجتماعية.

رؤية ورسالة المؤسسة:

"رحمة الإنسان فضيلة" لأنها تدل في اللغة العربية على أخص انواع الرحمة والبر والرأفة وتسعى المؤسسة إلى بناء مجتمعات الرحمة وترسيخ التكافل والتراحم الإنساني ونشر قيم الفضيلة في أسمى معانيها والوقوف مع المحتاجين والفقراء ومواجهة الفقر والجوع.

مجلس الإدارة والهيكلة العامة:

- الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني — رئيس مجلس الادارة
- الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني — نائب رئيس مجلس الادارة
- الشيخ عبدالله بن ثاني آل ثاني — عضو مجلس الادارة

- الشيخة عائشة بنت ثاني آل ثاني عضو مجلس الادارة
- الشيخة خلود بنت ثاني آل ثاني عضو مجلس الادارة

إقامة الشراكات المحلية والعالمية:

تولي المؤسسة أهمية كبيرة للقيم الإنسانية فعطاؤها يمتد إلى الإنسان دون تمييز ودون النظر إلى لونه أو عرقه أو جنسه أو دينه، وتقيم المؤسسة من أجل تنفيذ مشاريعها وبرامجها شراكات محلية مع وزارت وهيئات حكومية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات خاصة وشركات تجارية ومع منظمات دولية مثل برامج ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة وتتبع المؤسسة نظاماً صارماً في متابعة ومراقبة وتقييم جهودها.

الشفافية والمسائلة:

تتبع المؤسسة القواعد المالية المعتبرة في أنظمة المحاسبة والمالية وفي قاعدة بيانات حديثة، ويتم مراجعة التقارير المالية السنوية من قبل مكاتب التدقيق العالمية مثل أرنست يونغ و كي بي أم جي، ولا تقبل المؤسسة أية تبرعات دون أن تتعرف على التفاصيل الخاصة بالمتبرع وسلامة التمويل من شبهات غسيل الأموال وفق القرارات الصادرة من هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وذلك من أجل ضمان سلامة كافة أنشطتها من مخاطر غسيل وتمويل الإرهاب، حيث تؤكد سياساتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مبدأ "اعرف شريكك" وإعداد ملخص بيانات الشريك. والاحتفاظ بذلك في سجل خاص، وقد اشتركت المؤسسة في قاعدة بيانات نظام فحص المخاطر World Check العالمية، ولديها إجراءات ومعايير تفصيلية في التحقق من سلامة أنشطتها من الشبهات.

إدارة السجلات والأرشيف:

تعمل المؤسسة على الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والعقود في أرشيف خاص وفق ما ورد في نظام مكافحة غسل الأموال، مع مراعاة الاحتفاظ بالبيات الخاصة بالتعاملات والقدرة على الاجابة على أية استفسارات ترد على المؤسسة من الجهات الرقابية.

نظام الرقابة الداخلي:

تعمل المؤسسة على تصميم وتطوير أنظمة للرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتضمن سياسة المؤسسة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القيام باجراءات للتقييم الذاتي من أجل التأكد من الالتزام بتلك السياسات والإجراءات، ويعمل المراجعون بالمؤسسة على ادراج تقرير الالتزام بسياسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن برامج المراجعة التي يقومون بها. وقد عينت المؤسسة مسؤولاً متخصصا للإبلاغ والامتثال ونائباً له، ويرجع إدارياً إلى رئيس مجلس الإدارة مباشرة حيث يقوم بالإبلاغ المباشر عن أية مخالفات إلى الهيئات والسلطات المعنية ذات الصلة فيما يرتبط بعدم الامتثال للقوانين والضوابط المنظمة للعمل الخيري وسياسات عمل المؤسسة.

العمليات الرئيسية:

تقوم المؤسسة في تنفيذ خططها السنوية من خلال عدد من العمليات الرئيسية كالتسويق وجمع التبرعات، وإقامة الشراكات من أجل دعم وتنفيذ وفق الخطط والموازنات السنوية الموضوعة والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة المؤسسة. وتولي المؤسسة أهمية خاصة لعمليات جمع التبرعات حيث يتم إدراج كافة التبرعات التي تتلقاها المؤسسة، والتي تبلغ قيمتها أو تزيد على مبلغ وفق ما حددته هيئة تنظيم العمل الخيري في سجل تخصصه المؤسسة لهذا الغرض ويتضمن البيانات الكاملة للمتبرع وتاريخ التبرع وطبيعة وقيمة التبرع. ويحتفظ بهذا السجل ويسلم عند طلبه إلى الجهات الرقابية ذات الصلة.

العمليات المساندة:

يتطلب القيام بالعمليات الرئيسة وجود عمليات مساندة من أجل تنفيذ الخطط السنوية للمؤسسة وذلك مثل عمليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية والمشتريات والعقود ونظم وقواعد البيانات.

إدارة الموارد البشرية وتطويرها:

تولي المؤسسة عناية خاصة قبل عملية الاختيار وتوظيف الكوادر البشرية المتميزة وفحص بياناتها بدقة والتأكد من خلو سجلاتهم من أية مخالفات أو جرائم عبر التواصل مع الجهات المعنية في الدولة، كما يعد العنصر البشري عاملا حاسما في تحقيق وتنفيذ الرؤية وترجمة الرسالة، ولذا فقد أولت المؤسسة مسألة تطوير العنصر البشري أهمية كبرى وخصصت برامج تدريبية مستمرة للموظفين المختصين لإحاطتهم بالمستجدات في مجال عمليات غسل الأموال، من أجل رفع قدراتهم وتطويرهم في مجالات محددة وفق خطة سنوية لتطوير العنصر البشري.